الأنباء
الثلاثاء 21 فبراير 2017

هنأ سمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بالأعياد الوطنية

الكندري: سندرج الاعتداء على البراك ضمن تحقيق «حقوق الإنسان» حول أوضاع نزلاء السجون

كشف مقرر لجنة حقوق الإنسان النائب د.عبد الكريم الكندري أن حادثة تعرض النائب السابق مسلم البراك للاعتداء من قبل أحد السجناء ستدخل ضمن التحقيق الذي ستجريه اللجنة مع وزارة الداخلية حول أوضاع نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

وأضاف الكندري في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة أنه أشار في اجتماع لجنة حقوق الانسان الأخير إلى عدم وجود معايير واضحة لفرز النزلاء ولا توجد آلية لعدم خلط الجرائم الخطيرة.

وفي موضوع آخر، استغرب الكندري موافقة لجنة الداخلية والدفاع على مشروع القانون المتعلق بمنح وكيل وزارة الداخلية درجة وزير واستثنائه من شرط سن التقاعد، مؤكدا وجود شبهة دستورية واضحة بسبب الاخلال بمبدأ العدالة.

وبين ان مشروع القانون التفاف واضح على قوانين الكويت المتعلقة بالتقاعد بالإضافة الى إخلال بمبدأ تسلسل القيادات، موضحا انه لن تكون هناك مهام تضاف الى الوكيل بعد منحه درجة وزير بل فقط مزايا مالية.

واعتبر ان تعميم هذا الأمر على الوزارات سيخلق وزارة ظل غير قابلة للمحاسبة.

ودعا النواب الى اعلان موقف واضح برفض هذا المشروع انتصارا للعدالة وللكفاءات التي تنتظر دورها في الوزارات، ناصحا الحكومة بأن تعين وكيل وزارة الداخلية مستشارا في احدى الجهات.

وفي قضية أخرى، أعلن الكندري عن توجيه سؤال برلماني الى وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات حول موضوع الموانئ وتحديدا ميناء الشعيبة، لافتا الى وجود شكاوى ومعلومات خطيرة وردت حول الوضع هناك.

وبين ان المعلومات تفيد بعدم وجود عمال نظافة بسبب عدم تجديد عقود النظافة، كما انه لا توجد عقود امن وسلامة في الموانئ رغم حصول عدد من الحوادث والوفيات.

وأضاف أن الموظفين في الموانئ لا يتم تزويدهم بلباسهم الرسمي والكل يتكفل بلباسه، وان المرشدين البحريين لا يوجد لديهم سائقون ويستخدمون سياراتهم الخاصة في التنقل.

وتمنى على الوزير الالتفات الى موضوع الموانئ، مؤكدا ان مدير الموانئ إذا استمر بهذا الأسلوب فإنه يحمل الوزارة والوزير وزر تصريحاته غير المسؤولة.

ورفع الكندري في ختام تصريحه أسمى آيات التهنئة والتبريكات الى مقام صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بالأعياد الوطنية، سائلا المولى عز وجل ان يديم الافراح على الشعب الكويتي.

د.عبدالكريم الكندري

شكاوى ومعلومات خطيرة حول الوضع في ميناء الشعيبة

النون: سمو ولي العهد.. مسيرة مشرفة وإنجازات مشهودة

د.براك النون

أكد النائب السابق، نائب رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية د.براك النون ان سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يحظى بمكانة متميزة في قلوب الكويتيين، وان مسيرة سموه حافلة بالإنجازات والمواقف الوطنية المشهودة، وزاخرة بالعطاء اللامحدود للكويت وأهلها، وهو الأمين المؤتمن المحب لكل أبناء الكويت.

وقال د.النون في تصريح صحافي: نحتفل هذه الأيام بالذكرى الحادية عشرة لتولي سمو ولي العهد مهام منصبه، مستذكرين بكل فخر واعتزاز ما قدمه سموه للكويت، وما يتميز به من أخلاق أبوية عالية، وتعامله الإنساني مع الجميع، وفتحه أبوابه لكل المواطنين، وحرصه الدائم على تواصله مع أبنائه واخوانه من أهل الكويت، مجسدا بذلك حقيقة الأسرة الكويتية الواحدة، ومؤكدا لثوابت الوحدة الوطنية التي كانت ولاتزال سورا منيعا يحمي الكويت من الفتن والاضطرابات والفوضى.

واضاف د.براك: نحن أبناء الكويت اذ نهنئ سمو ولي العهد بهذه المناسبة العزيزة، فاننا واثقون ان سموه كان ولا يزال وسيبقى أهلا للثقة الغالية التي أولاه اياها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، سائلا المولى جل وعلا ان يحفظ الكويت وأهلها، وان يديم عليها نعمة الأمن والأمان، تحت راية سمو الأمير وولي عهده الأمين.

الهرشاني للوزراء: لا تخضعوا لابتزازات النواب

حمد الهرشاني

حذر النائب حمد الهرشاني جميع الوزراء والمسؤولين في الدولة من مغبة الخضوع للابتزاز الذي يتعرضون له ممن يسمون انفسهم بالمعارضة، بعد ان «عادت حليمة إلى عادتها القديمة»، عبر استخدام أسلوب التهديد والوعيد الذي كان يستخدم في السابق للتدخل في عمل السلطة التنفيذية.

وطالب الهرشاني في تصريح صحافي الحكومة «بتحمل مسؤولياتها واعلان أسماء من تدخلوا في ترسية مناقصة الانابيب النفطية على شركة معروفة، والتي تداركت الحكومة خطأها لاحقا وقامت بالغاء تلك المناقصة المشبوهة».

وقال «كما اطالب الحكومة كذلك بكشف اسماء النواب الذين توسطوا في صندوق اعانة المرضى»، مشددا على ضرورة «نشر اسماء النواب الذين يدعون محاربة الفساد والمحسوبين عليهم خارج المجلس الذين تدخلوا في الانابيب النفطية وصندوق اعانة المرضى».

وشدد الهرشاني على أن هؤلاء النواب يقولون ما لا يفعلون، ففي الوقت الذي يزعمون فيه محاربة الفساد، نجدهم يضغطون على الحكومة من أجل تمرير فسادهم عبر دفاعهم عن المحسوبين عليهم وهجومهم على من لا ينفذ أجندتهم.

ودعا الهرشاني وزير الصحة جمال الحربي الى تشكيل لجنة تحقيق محايدة في تجاوزات المكتب الصحي بالمانيا خلال الفترة الماضية واشراك ديوان المحاسبة فيها، وان يطلع الشعب الكويتي على نتائجها، حتى يعلم من هم الفاسدون الحقيقيون.

واكد ان «ما يحدث الآن هي خطة ممنهجة هدفها سيطرة الفاسدين على المناصب القيادية في الدولة، لذا فإن على الحكومة مسؤولية فضح هؤلاء، حتى يعرف الشعب الكويتي من يمثله ومن يمثل عليه».

الحربش يطالب بمنح العسكريين المتقاعدين معاشات ومكافآت استحقاق

أعلن النائب جمعان الحربش عن تقديمه اقتراحا بقانون لمنح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

مادة أولى: يمنح معاشا استثنائيا ضباط الصف والأفراد العسكريون ممن تقاعد منهم بالجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء.

مادة ثانية: يمنح المذكورون في المادة (الأولى) من هذا القانون مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة.

مادة ثالثة: تتحمل الخزانة العامة للدولة دفع المعاشات الاستثنائية للمشمولين بأحكام هذا القانون على أن تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرفها لمستحقيها.

مادة رابعة: تتحمل الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح على ما يأتي:

من الملاحظ في التشريعات القانونية والقرارات الوزارية التي صدرت بشأن منح المعاشات الاستثنائية ومكافآت الاستحقاق انها ركزت على شريحة الضباط والقادة العسكريين المتقاعدين في الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء وتجاهلت شريحة مهمة من المتقاعدين وهم ضباط الصف والأفراد العسكريون الذين أفنوا حياتهم في العمل العسكري.

ورغم ما قدمه ضباط الصف والأفراد العسكريون المتقاعدون في الدفاع عن أراضي الكويت وحماية حدودها وحفظ الأمن الداخلية إلا أن رواتبهم التقاعدية ما زالت قليلة وضعيفة ولم تطرأ عليها الزيادة المناسبة، رغم خدمتهم الطويلة، ومعاشاتهم التقاعدية الحالية ضئيلة ولا تعينهم على مواجهة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ولا تفي بالمتطلبات المعيشية ولا تساير الزيادات المطردة والمتسارعة لتكاليف وأعباء الحياة.

لذا نتقدم بهذا الاقتراح بقانون لإنصاف العسكريين ومعاملتهم بذات معاملة الضباط.

ونص الاقتراح بقانون في المادة (الأولى) على منح معاش استثنائي لضباط الصف والأفراد العسكريين ممن تقاعد منهم بالجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء، ونصت المادة (الثانية) على منح المذكورين بالمادة (الأولى) من هذا القانون مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة، ونصت المادة (الثالثة) على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة دفع المعاشات الاستثنائية للمشمولين بأحكام هذا القانون، على أن تقوم المؤسسة العامة للتأمينات بصرفها لمستحقيها، وألزمت المادة (الرابعة) الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء بدفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون.

د.جمعان الحربش

رغم ما قدمه ضباط الصف والأفراد العسكريون من تضحيات إلا أن رواتبهم التقاعدية ما زالت قليلة وضعيفة

طالب وزير المالية بإصلاح الاستثمارات الخارجية

الطبطبائي يقترح تأسيس 9 شركات مساهمة لدعم الاقتصاد الوطني

د.وليد الطبطبائي

قال النائب د.وليد الطبطبائي إنه وجه حزمة من الأسئلة لوزير المالية أنس الصالح عن نشاط الهيئة العامة للاستثمار وخاصة الاستثمارات العقارية في الخارج.

وأضاف في تصريح له بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن أمام الوزير أسبوعين وهي المهلة القانونية للإجابة واتخاذ خطوات للإصلاح وإما عليه صعود المنصة ومواجهة المساءلة النيابية.

وأوضح أنه منذ ثلاثة أشهر وهو ينبه على وجود خلل في الاستثمارات وخطأ في العقارات الاستثمارية التي بيعت في لندن ولم يجد تجاوبا من وزير المالية حول هذه القضية.

وشدد على أهمية إدارة صندوق الأجيال والاحتياطي العام للدولة بشفافية ونزاهة وعدم تعريضها للمخاطر وفتح المجال للعمولات والفساد بشأنها، مشيرا إلى أن هذا آخر سؤال سيوجه وسيكون الموعد فيما بينه وبين الوزير المنصة خلال أسبوعين. وعلى صعيد آخر، كشف الطبطبائي عن أنه تقدم بتسعة اقتراحات بقوانين تنموية ترمي إلى تأسيس شركات مساهمة عامة للمواطنين و26٪ بمزايدة بين القطاع الخاص والـ 24٪ للجهات الحكومية.

وأشار إلى أن المقترحات تشمل تأسيس شركة اتصالات رابعة وبنك كاظمة الإسلامي وشركات كويتية للمترو وتدوير النفايات والطاقة الشمسية وإدارة المطارات وشركة أدوية والبتروكيماويات.

وأضاف أن الاقتراحات تشمل إنشاء الشركة الكويتية للطاقة الشمسية وجميعها شركات مساهمة عامة وتصب في صالح التنمية والشركة الكويتية للصناعات الدوائية.

وفي موضوع آخر، قال الطبطبائي إنه لا يمانع مناقشة حجة الحكومة في التجديد لوكيل وزارة الداخلية لما فوق سن التقاعد، على أن تقوم الحكومة بإعادة 159مدعيا عاما تمت إحالتهم إلى التقاعد وبعضهم لم يكمل الـ 65 عاما.

وأشار إلى أنه إذا لم يعد هؤلاء إلى عملهم فستقع الحكومة في تناقض وسيكون ذلك إخلالا بمبدأ أن المواطنين سواسية سواء في إدارة التحقيقات أم غيرها من الجهات الأخرى.

وأكد الطبطبائي أن عوائد استثمارات صندوق إعانة المرضى تذهب لعلاج الحالات المحتاجة، وأن دعم الصندوق ضروري لأنه يقوم بدور كبير في مساعدة المرضى الفقراء وخاصة من غير الكويتيين.

تأسيس شركة اتصالات رابعة وبنك كاظمة وشركات للمترو وتدوير النفايات

الحويلة لتعيين أبناء الكويتية و«البدون» لسد النقص في الهيئة التعليمية

محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة لمنح الأولوية في التوظيف كمعلمين بوزارة التربية لأبناء الكويتية ثم البدون، وذلك بعد الكويتيين لسد النقص في الهيئة التعليمية.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

تعاني بعض مدارس وزارة التربية من نقص في الهيئة التعليمية وبخاصة في المواد الأساسية وحين تسعى الوزارة إلى تعويض النقص في الهيئة التعليمية تسعى للاستعانة بالمعلمين الوافدين لكن يواجه الطلاب مشاكل فهم لهجة بعض المعلمين الوافدين وإن كانوا من جنسيات عربية، كما أن المعلم الوافد غير ملم عادة بأساليب وطرق المناهج التي تدرس في الكويت، ودورة تدريبية واحدة يحصل عليها من وزارة التربية لا تكفي لتعريفه تماما بثقافة المجتمع الطلابي الكويتي. وكل هذا يؤثر على جودة العملية التعليمية بالكويت.

إن ابناء الكويتيات والبدون أحق بتعيينهم كمعلمين خاصة انهم من النسيج الاجتماعي نفسه ويتحدثون باللهجة نفسها، وهم الأعرف بالعادات والتقاليد وجميع هذه المواصفات متطابقة مع الشروط التربوية البحتة.

كما ان منح أبناء الكويتيات والبدون الأولوية في التوظيف له انعكاسات إيجابية على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، حيث إنهم مكون أساسي من مكونات المجتمع الكويتي ومنحهم أولوية التوظيف يعزز الانسجام في ثقافة المجتمع الكويتي بعكس الوافدين من الجنسيات المختلفة باختلاف ثقافاتهم وعاداتهم التي تصطدم أحيانا بثقافة الكويتيين.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح الآتي:

1ـ منح الأولوية في التوظيف للعمل كمعلمين بوزارة التربية لأبناء الكويتية ثم البدون، وذلك بعد الكويتيين في جميع التخصصات لسد النقص في الهيئة التعليمية بوزارة التربية.

2ـ فتح المجال بشكل أوسع لغير محددي الجنسية لدخول الجامعات وتوجيههم للتخصصات النادرة كالفيزياء والرياضيات وغيرهما، لاسيما أصحاب التقديرات العالية كونهم جزءا من النسيج الاجتماعي لسد النقص في الكادر التعليمي.

فتح المجال لغير محددي الجنسية لدخول الجامعات وتوجيههم للتخصصات النادرة

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٣/١٣م – قاعة ٤٨ – بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٦/١١٨ بيوع/١

المرفوعة من: كوثر ياسين صالح الحربي

ضـــــد: ١- خالد عبدالله ياسر الشطي

٢- مدير عام بنك التسليف والإدخار الكويتي بصفته

أولاً: أوصاف العقار:

- عقار الوثيقة رقم ٢٠١٣/١٥٣٥٩ الواقع بمنطقة الرميثية قسيمة رقم ٢١٠ قطعة رقم ٢ من المخطط رقم م/ ٢٨٧٨٠ ومساحته ٥٦٣,٢٥ م٢ جادة ١٢٦.
- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت مكون من دورين أول وثاني ويقع على شارع واحد سكة جانبية ووحدة من الجهة الأخرى قسيمة مهدومة ومزالة.
- الكساء الخارجي سيجما والتكييف عادي.

ثانياً: شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي مقداره خمسمائة ألف دينار كويتي للحصة المعروضة للبيع ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فأن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حال إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان و النشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه

- ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
- حكم رسو المزاد قابل للإستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
- تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية